

# توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر

## أهداف التنمية المستدامة



الملخص التنفيذي لمشروع

توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر

أكتوبر 2020

تعد مصر أول دولة تعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة بصورة تعتمد على تحديد مستهدفات كمية لكل محافظة لتحقيقها، وذلك بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

وفي هذا الإطار قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز بصيرة بإطلاق مشروع "توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات"، وقد تم تنفيذ هذا المشروع من خلال ثلاث مراحل، ركزت المرحلة الأولى من المشروع على تحديد مستهدفات كمية لكل محافظة لمؤشرات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم حصر مؤشرات التنمية المستدامة التي يتوافر لها بيانات على مستوى المحافظات، ثم تم وضع منهجية لتحديد مستهدفات لهذه المؤشرات لكل محافظة مما يساعد المحافظة على وضع الخطط المناسبة وتحديد أولوياتها لتحقيق هذه المستهدفات. وقد تم وضع هذه المنهجية بحيث تضمن ما يلي:

- توافق المستهدفات على المستوى القومي مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية الأخرى
- تحقيق المستهدفات على مستوى المحافظات يؤدي إلى تحقيق المستهدفات على المستوى القومي
- تقليل الفجوات بين المحافظات المختلفة
- أن تكون المستهدفات على مستوى المحافظات قابلة للتحقيق
- إعطاء الأولوية للمحافظات الحرجة من حيث المؤشرات محل الدراسة
- وضع العدد الحالي لسكان المحافظة والمتوقع في ٢٠٣٠ في الاعتبار

وقد انتهت هذه المرحلة بإنتاج تقرير يشمل وضع المحافظات في سنة الأساس في كل مؤشر، والمستهدف لكل مؤشر على مستوى المحافظات، كما تم خلال المراحل التالية للمشروع استخدام البيانات الحديثة الصادرة على مستوى المحافظات لبعض المؤشرات في متابعة أداء المحافظات في هذه المؤشرات.

وخلال المرحلة الثانية للمشروع تم اختيار خمس محافظات لعقد ورش عمل مع مسؤولي التخطيط والمتابعة فيهم لتعريفهم بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بها والمستهدفات الكمية الخاصة بكل محافظة، حيث تم العمل في محافظات القليوبية، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا. وقد تم اختيار محافظات أسيوط وسوهاج وقنا لتضمينها في هذه المرحلة نظراً لأنها الأقل من حيث قيم معظم المؤشرات التنموية، بينما محافظة المنيا تم تضمينها بالرغم من أن قيم مؤشراتنا ليست من اقل المحافظات ولكنها أكثر محافظة

شهدت تراجعاً في مؤشراتها التنموية خلال العشر سنوات السابقة لورش العمل، وعلى النقيض فمحافظة القليوبية تعد أكثر المحافظات التي شهدت تطوراً في مؤشراتها خلال نفس الفترة. أيضاً خلال المرحلة الثانية قام المشروع بعقد تدريب اضافى للعاملين المعنيين بشئون التخطيط فى خمس محافظات حول أساسيات التخطيط وأساليب دمج أهداف التنمية المستدامة فى الخطط المحلية.

أما المرحلة الثالثة كانت خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٩، تم إعداد ورش عمل تدريبية لمسؤولي التخطيط والمتابعة والتقييم ومكاتب المجلس القومي للسكان وفروع المجلس القومي للمرأة في باقي محافظات الجمهورية، حيث تم عقد ٨ ورش عمل استغرقت كل منها يومين، تم خلالها استعراض أهداف التنمية المستدامة، والمنهجية التي تم على أساسها حساب مستهدفات لمؤشرات التنمية المستدامة المختارة، كما تم عرض تجارب الدول المختلفة في التنمية على المستوى المحلي. فضلاً عن ذلك؛ فقد تم استعراض وشرح مفصل لفكرة الاستعراضات الوطنية الطوعية وما قامت به مصر من تقديم استعراضين للأمم المتحدة في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، كما تم استعراض فكرة الاستعراض الطوعي المحلي عن أهداف التنمية المستدامة ومحتويات التقرير والألية الخاصة بذلك. وتم التعرف على التحديات والاحتياجات اللازمة لتطوير منظومة التخطيط في المحافظات، بالإضافة إلى تجارب وفرص الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي والميزة التنافسية لكل محافظة. وقد تم إعداد ورقة عن نتائج هذه الورش حيث اتضح من النقاشات أن هناك فرص سانحة في المحافظات منها تقبل المسؤولين عن التخطيط والمتابعة في المحافظات لأهداف التنمية المستدامة وفكرة وضع مستهدفات كمية لها، كما تضمنت الورقة أهم التحديات التي تواجهها المحافظات. كما تم عرض بعض الميزات التنافسية لبعض المحافظات.

كما تم إعداد ورقة عن "توطين أهداف التنمية المستدامة ومنظومة التخطيط في مصر: الوضع الراهن والخطوات المستقبلية"، تركز هذه الورقة على عملية توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، وتلقي الضوء على بعض الممارسات الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعنى هذه الورقة بتحليل العملية التخطيطية في مصر بما تتضمنه من فرص متاحة لتعزيز عملية التوطين، وكذلك رصد الأدوات توطين أهداف التنمية المستدامة والتي هي محل التنفيذ حالياً في مصر، بالإضافة إلى الخطوات المستقبلية من خلال تدخلات محددة لمأسسة وتعزيز عملية التوطين.

وتتضمن مخرجات المشروع دليل لإعداد المراجعات المحلية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة، وتهدف هذه المراجعات إلى ما يلي:

- تقييم أداء المحافظات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بها.
  - تحديد عوامل النجاح والفرص والتحديات التي تواجه المحافظات في توطيد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها وهذا من شأنه أن يساعد في صياغة السياسات التي يجب أن تتبعها المحافظة لاستخدام وسائل فعالة وكفؤة للتنفيذ.
  - تقديم خط أساس موضوعي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والوزارات القطاعية المعنية لتحديد الفجوات التنموية الموجودة بين المحافظات واتخاذ اللازم بشأنها بشكل إيجابي لها.
  - تقديم المعلومات اللازمة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية باعتبارها الجهة الحكومية المسؤولة عن تقديم التقارير الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في الوقت الذي يتم فيه إعداد المراجعات الوطنية الطوعية، وذلك من خلال تقديم نظرة أعمق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
  - البناء على والاستفادة من البيانات التي سيقدمها مؤشر التنافسية على مستوى المحافظات والذي يتم إعداده حالياً من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والمجلس الوطني المصري للتنافسية.
  - تقديم أداة لتبادل الدروس المستفادة في عملية التوطين ضمن ٢٧ محافظة.
  - تقديم أداة لتبادل الخبرات على المستوى الدولي.
- وتضمنت الورقة خطوات إعداد هذه المراجعات، وخريطة الأطراف المشاركين فيها، ومصادر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد هذه المراجعات.